الآليات القانونية والمؤسساتية لدعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالجزائر

Legal and institutional mechanisms to support and encourage the use of renewable energies in Algeria.

بوضياف إسمهان
[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة.
ismahen.boudiaf@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2022/06/28 تاريخ القبول:2022/11/22 تاريخ النشر: 2023/05/31

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآليات القانونية والمؤسساتية في مجال دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالجزائر بإعتبارها بديل للطاقات التقليدية بالإضافة إلى ما توفره الطاقة البديلة من فعالية إقتصادية وإنعكاسات إيجابية على الطبيعة.
لذلك نجد أن الطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسات الطاقوية والإقتصادية للدولة الجزائرية، ويرتبط الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة بوجود منظومة قانونية ومؤسساتية محفزة ومدعمة لإستخدام الطاقات المتجددة وتحقيق الأمن الطاقوي في البلاد.
كلمات مفتاحية: الطاقات المتجددة، الآليات القانونية، الآليات المؤسساتية، معوقات البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة.

Abstract:
The study aims to know the legal and institutional mechanisms in the field of supporting and encouraging the use of renzable energies in Algeriq as an alternative to traditional energies, in addition to the

economic effectiveness that alternative energy provides and positive repercussions on nqture.

Therefore, we find that renewable energies are at the heart of the energy and economic policies of the Algerian state, and the optimal use of renewable energies is linked to the existence of q legal and institutional system that stimulates and supports the use of renewable energies and achieve energy security in the country.

Keywords:

renewable energies, legal mechanisms, institutional mechanisms, obstacles to the national program for the development of renewable energies.

1- المؤلف المرسل: إسمهان بوضياف، **الإيميل:** ismahen.boudiaf@univ-msila.dz

مقدمة :

في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقات التقليدية، تزايدت الأثار السلبية على الجانب البيئي و التنموي، من استدعى ضرورة البحث عن موارد طاقوية بديلة، لما توفره من فعالية اقتصادية بالإضافة لإنعكاساتها الإيجابية على الطبيعة.

إذ قامت الدولة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة خاصة ما تعلق منه بتشجيع المنتجات المحلية للمستثمرين ومبادرات الخواص والشركات في هذا القطاع بإجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية تصب في هذا الجانب، مع إستحداث هيئات مؤسساتية وطنية وأخرى محلية تعنى بمهمة تطوير وتشجيع إستغلال الطاقات المتجددة.

هذا الموضوع يثير الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الآليات القانونية و المؤسساتية في دعم و تشجيع إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر؟ .

لقد استدعت طبيعة الموضوع نحب الدراسة الاعتماد على المنهجين الوصفي و التحليلي.

المنهج التحليلي: قد وضفنها عند دراسة الإطار القانوني لاستخدام الطاقات المتجددة بالجزائر وذلك بتحليلنا لأغلب القوانين و المراسيم المتعلقة باستخدام الطاقات المتجددة .

المنهج الوصفي: وضفناه عند دراستنا للآليات التنظيمية و المؤسساتية في مجال الطاقات المتجددة و كذا عند دراستنا لفعالية المؤسسات الداعمة للطاقات المتجددة و معوقات التي تواجه البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة.

1. المبحث الأول: الآليات القانونية الوطنية لدعم وتشجيع إستغلال الطاقات المتجددة:

قامت الدولة الجزائرية ومن أجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة خاصة ما تعلق منه بتشجيع المنتجات المحلية للمستثمرين ومبادرات الخواص والشركات في هذا القطاع بإجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية تصب في هذا الجانب، مع استحداث هيئات مؤسساتية وطنية وأخرى محلية تعنى بمهمة تطوير وتشجيع استغلال الطاقات المتجددة.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم القوانين والتعديلات التي جاء بها المشرع الجزائري من أجل تحفيز المشاريع التي تساهم في تحسين النجاعة الطاقوية وترقية قطاع الطاقات المتجددة، سواءا أكانت هاته التحفيزات مالية أو جبائية وفق القانون المتعلق بالتحكم بالطاقة، أو تلك التي جاءت في سياق إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

1.1. المطلب الأول: القوانين الوطنية المتعلقة باستثمار وترقية استخدام الطاقات المتجددة بالجزائر:

وعيا منها للأهمية المتزايدة قامت الجزائر بدمج مبدأ تطوير الطاقات المتجددة ضمن سياستها الطاقوية من خلال تبنى إطار قانوني ملائم لترقيتها، و من بين النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة نذكر ما يلي:

1- القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت 1998:

المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، 1998 -2002، ويعتبر أول اهتمام تشريعي فعلي جسد وبصورة حقيقية اهتمام الدولة بالطاقات المتجددة، وهو ما توضحه الفقرة الثامنة (8) من نص المادة الثالثة من القانون 98-11 المؤرخ في 22 غشت 1998، انتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وعقلنة استعمالها وتنويع مصادرها، كما نص في المادة 10 على البرامج المتعلقة بالفترة الخماسية 1998-2002 وضمن هذه البرامج البيئة والطاقات الجديدة القابلة لتجدد.

وقد خصص هذا القانون بند خاص بالطاقات المتجددة وأشار الى أهميتها وتطرق الى المصادر الطاقوية المتجددة (الشمس، الرياح، الحرارة الجوفية) وإعتبر أن هذه المصادر صافية ومتجددة تستعمل في حماية البيئة وتكون كبديا عن الطاقات المعهودة في المستقبل، كما حث على استغلال مخزون الطاقات المتجددة وإدخالها في الحصيلة الطاقوية الوطنية بنسبة 1 %حتى سنة 2050 وبالتالي يجب الإستثمار فيها، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا المجال وخلق مناصب شغل.

ونص هذا القانون أيضا على ضرورة إدراج برامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي في ميدان الطاقات المتجددة وخلق مشاريع نوعية ذات

تأثير مباشر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، إضافة إلى الإستعمال العقلاني لممتلكاتنا الطاقوية المتجددة ووضع تنظيم خاص بها.

واستكمالا للمنظومة القانونية حول هذا المجال سن المشرع قانون خاص بترقية الطاقات المتجددة وإستعمالها في مختلف المجالات والمستويات ووفق المعايير الاقتصادية المتماشية وفق استهلاك ترشيد الطاقة[1].

2- القانون رقم 09-99 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة:

يهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تأطيرها ووضعها حيز التنفيذ، كما يشمل هذا القانون مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من أجل ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة والتقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة من خلال تخفيض إصدار الغازات الدفينة، وتم إدخال تنظيم الطاقات المتجددة في هذا القانون لأن موضوع تطوير الطاقات المتجددة هو أحد أساليب التحكم في الطاقة[2].

وتتمثل إجراءات عمليات التحكم في الطاقة التي تتضمنها أحكام هذا القانون فيما يأتي:

أ. إدخال معايير الفعالية الطاقوية في المباني الجديدة ومراقبة الأجهزة المستعملة للطاقة، حيث تسمح معايير العزل الحراري في المباني الجديدة بتخفيض حوالي 50% من الاستهلاك الطاقوي، كما أن استخدام أجهزة ذات المردودية الطاقوية العالية مثل المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة تكمن من اقتصاد كميات مهمة من الطاقة.

ب. التدقيق الطاقوي الإلزامي والوري للمؤسسات الأكثر استهلاكا للطاقة، حيث إن التدقيق الطاقوي يعمل على تشخيص المردودية الطاقوية للتجهيزات ويكسف عن أسباب الإفراط في الاستهلاك ويقترح الحلول التقنية المناسبة.

ت. تحسيس المستعملين وتربيتهم على اقتصاد الطاقة، من خلال بث برامج إعلام تعمل على تعميم وترقية ثقافة اقتصاد الطاقة، ووضع برامج تعليم اقتصاد الطاقة ضمن برامج التربية الوطنية والتكوين التقني.

ث. البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، هو برنامج يشمل مجموعة من المشاريع والإجراءات والتدابير الواجب وضعها في العديد من المجالات منها: اقتصاد الطاقةوترقية الطاقات المتجددة، وتقليص آثار الطاقة على البيئة.

ج. تنظيم وتنسيق عملية تطبيق برامج التحكم في الطاقة بالاعتماد على هيئة وطنية مختصة في هذا المجال، والمتمثلة في الوكالة الوطنيى لترقية وترشيد الطاقة.

ح. تأسيس الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة FNME كآلية لتمويل برامج التحكم في الطاقة، من خلال منح قروض بدون فائدة أو ذات نسب فوائد منخفضة.

خ. وضع إجراءات تحفيزية وتشجيعية من خلال منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للنشاطات والمشاريع التي تساهم في تطوير الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة.

د. تطوير بنك للمعطيات الإحصائية الخاصة بالطاقة قصد تحسين معرفة نظام الاستهلاك الطاقوي الوطني[3].

3- القانون رقم 02-01 الصادر بتاريخ 05 فيفري 2002 والخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز:

يهدف هذا القانون لتطوير إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة ودمجها في الشبكة[4].

ولعل من بين أهم ما نص عليه المشرع الجزائري في هذا الإطار هو منحه لإمتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة وزيادة على ذلك فقد أنجاز المشرع أن تستفيد هذه الناشطة والمشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بترقية الاستثمار[5].

4- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 09 يوليو 2003:

المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من خلال الإستعمال الإيكولوجي والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، كذا استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء[6].

5- القانون رقم 04-09 المؤرخ في جمادى الثانية 1425 الموافق 14 أوت 2004، المتعلق بالطاقات المتجددة والتنمية المستدامة:

جاء هذا القانون ليساهم في تنمية الاقتصاد الوطني والحد من الإستعمالات الغير عقلانية للطاقة التقليدية من خلال تفعيل نشاطات الطاقة المتجددة، حيث يعتبر أداة لتمكين الطاقات المتجددة من الإسهام بطريقة فعالة من

أجل إعطاء دفع ونفس جديد ومستدام للإقتصاد والتنمية الاقتصادية، وذلك دعما لجهود الدولة الرامية إلى النهوض بهذا المجال، كما أنه من شأنه تجنيد هذا الشكل من الطاقة على مستوى برامج البنية التحتية الوطنية من خلال توظيف ثقافة التنافس بين القطاعات الفاعلة في هذا الميدان.

كما ينص هذا القانون على ضرورة وضع ترتيبات مرافقة للإنتقال الطاقوي من خلال البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة، الذي يسعى لتجسيد هذه الأهداف ميدانيا[7].

2.1. المطلب الثاني: المراسيم الرئاسية والتنفيذية المتعلقة بالاستثمار وترقية وتطوير قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر:

1- المرسوم التنفيذي رقم 2000- 116 مؤرخ في 25 صفر عام 1421 الموافق 29 مايو سنة 2000:

الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 101- 302 الذي عنوانه: " الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة"، ولقد جاء هذا القانون في إطار تسيير الموارد المالية و نواتج الرسوم والغرامات المنصوص عليها ضمن القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 28 يوليو من سنة 1999، والمتعلق بالتحكم بالطاقة، وهذا المرسوم جاء منظما لمختلف الرسوم والموارد المالية المتعلقة بالاستهلاك الوطني للطاقة بما فيها الرسوم المطبقة على الأجهزة المستهلكة لطاقة أما الباب الثاني فشمل مجمل النفقات و التمويلات الخاصة بمجال الطاقة لا سيما ما تعلق منها بتمويل النشاطات والمشاريع، وكذا منح القروض والضمانات لفائدة الاستثمارات ذات الفعالية

الطاقوية، سواء المشاريع المسجلة أو غير المسجلة في البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.

من خلال تحليل واستقراء مضمون هذا القانون نجد بأنه في إطار تشجيع مساعي الاستثمار في المجال الصناعي، ومحاولة الدولة الجزائرية الاستفادة من تجارب بعض الدول الصناعية الرائدة في مجال الطاقات النظيفة وتوظيفها من أجل تحقيق الكفاءة البيئة[8].

2- مرسوم تنفيذي رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يحتوى على أكثر من 114 مادة تتعلق بحماية البيئة والعقوبات الناتجة عن انتهاك البيئة، مثل تلويث الهواء والبحر بمخلفات البترول، والعقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي[9].

3- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004:

ويتعلق بتكاليف تنويع انتاج الكهرباء، كما يهدف إلى تحديد تكاليف تنويع مصادر الكهرباء خاصة المنجة، ويعتبر القانون الوسيلة القانونية والإطار الذي تحدد على أساسيات وشروط الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وكذا الصفقات المبرمة لتطويرها[10].

4- المرسوم الرئاسي رقم 16- 262 الؤرخ في 13 أكتوبر 2016:

وذلك مباشرة عقب مصادقة الجزائر على بنود إتفاقية باريس، أو ما يصطلح عليها بتسمية "كوب 21"، التي جاءت ضمن مؤتمر الأمم المتحدة الواحد والعشرون للتغير المناخي، الذي إنعقد بالعاصمة الفرنسية باريس خلال شهر ديسمبر من سنة 2015، حيث يهدف هذا الاتفاق على إلزام الدول المشاركة والموقعة على هاته الإتفاقية والبالغ عدد 195 دولة، على العمل من أجل التقليل من إنبعاثات الغازات بطبقة الوزون والمتسببة في تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري[11].

5- المرسوم التنفيذي رقم 17- 364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 والمحدد لصلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة:

باستقراء النصوص التشريعية نجد أن السياسة الوطنية للطاقات المتجددة تم تأطيرها بقوانين ونصوص تنظيمية أخرى، إضافة إلى النصوص ذات العلاقة التي سبق الإشارة إليها[12].

حيث نصت المادة الرابعة على منح مجموعة من الصلاحيات في مجال الطاقات المتجددة، تتمثل أساسا في رسم استراتيجيات ومخططات العمل لترقية وتطوير هذا القطاع، إقتراح التدابير التحفيزية، إقتراح مخطط عمل لتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، يقترح بالتنسيق مع القطاعات المعنية البرامج والأعمال المرتبطة بترقية الطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة[13].

مايلاحظ في هذا الشأن هو ثراء المنظومة القانونية الناظمة لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، وهو ما تعكسه هذه الترسانة القانونية، لكن هذه

الأخيرة بقيت حبرا على ورق بحكم عدم تجسيدها على أرض الواقع نظرا لعد مصدور النصوص التطبيقية لها وكذا غياب آليات المرافقة التنسيق بين القطاعات المعنية بحقل الطاقات المتجددة[14].

2. المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية الوطنية في مجال لإستخدام الطاقات المتجددة ومدى فعاليتها:

حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالإهتمام منذ عام 1980 بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982 ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الإنطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فإنطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعة لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة، كما تم إنشاء الهيئات المؤسساتية ومن ضمنها: مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R)، وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.S.E.S)، وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE)، نيو اينارجيالجيريا "نيال"(New EnergyAlgeria) .

1.2. المطلب الأول: الآليات المؤسساتية الوطنية في مجال استخدام الطاقت المتجددة:

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المؤسسات الوطنية التي تعنى بمجال الطاقات المتجددة.

1- وزارة البيئة والطاقات المتجددة: استحدثت سنة 2017 ومن مهامها المتعلقة بقطاع الطاقات المتجددة نجد:

- إرساء ثقافة بيئية مستدامة، من خلال القيام بأعمال تحسيسية وتربوية استهدافية.
- مواصلة إنجاز المنشآت المخصصة لتسيير المتكامل للنفايات وتحسين أدائها، وتعميم جمع النفايات وإخضاعها لعمليات الفرز الانتقائي على مستوى كل البلديات،
- ترقية الشراكة بين القطاعيين العمومي والخاص في مجال جمع النفيات ونقلها وفرزها ومعالجتها، وكذا تطوير فروع تثمين النفايات، من خلال تجسيد وتعميم نشاطات استرجاع النفيات ورسكلتها، علما بأن هذه النشاطات تمثل قدرات هائلة في مجال التنمية ولاسيما من خلال آثارها على تقليص الواردات، وتعد دعامة لإستحداث مناصب الشغل وإنتاج الثروات.
- العمل على تجسيد كل التدابير التي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي يشجع على بروز اقتصاد محوري في بلادنا، ونشره.

تحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان مساهمة الجزائر في تنويع المجهود العالمي للمحافظة على البيئة من خلال برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية.

تنويع الجهود في مجال الطاقة، من خلال تطوير الطاقات المتجددة ذات الأثر البالغ على التنمية المستدامة وحماية البيئة[15].

2- محافظة الطاقات المتجددة: أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 82-46 المؤرخ في 23 جانفي 1982 بالجزائر تم وضعها تحت سلطة المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني، فهي تتولى إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية للتطوير

العلمي والتكنولوجي والصناعي المرتبط بهدفها، كما تقوم بالأبحاث العلمية والتقنية لإنتاج الطاقات المتجددة[16].

3- الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيدها: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم رقم 85- 235 المؤرخ في 25 أوت 1985، تسمى وكالة تشجيع استعمال الطاقة وترشيدها وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، أما في المرسوم 87-08 المؤرخ في 06 جانفي 1987 أصبحت مؤسسةعمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

تتولى الوكالة بالتشاور مع الشركاء المعنيين وإعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة ومتابعة وتنشيط التحكم في الطاقة وترقيته على المستوى الوطني، وتشجيع البرامج والمشاريع التي يتم إعدادها في إطار الشراكة، وتتولى الوكالة في إطار مهامها ما يأتي:

- إقتراح توجهات التنمية على المدة الطويل والمتوسط لتحكم في الطاقة وبلوغ الأهداف المنشودة لذلك، وكذا دراسة الملفات التي يطلب بموجبها الحصول على مزايا الصندوق الوطني لتحكم في الطاقة.
- إقامة مرصد وطني لتحكم في الطاقة، بحيث يكلف هذا الأخير بإعداد الحصيلة الطاقوية والدراسات الاستشرافية الطاقوية وتقييم القدرات على المدنيين المتوسط والطويل لتحكم في الطاقة.
- تنظيم ونشر المعلومات الملائمة لحاجات تنمية التحكم في الطاقة، إظافة إلى تنظيم برامج التكوين في إتجاه المتدخلين في التحكم في الطاقة

بالشراكة مع القطاعات المعنية كالتربية الوطنية والجامعات والجمعيات المهنية.

- تنشيط تنمية التحكم في الطاقة بتنظيم الشراكة من خلال:
- وضع برامج ومشاريع يتم إعدادها مع المتعاملين لتحكم في الطاقة، وإعداد إقتراحات تشريعية وتنظيمية تتعلق بالتحكم في الطاقة وكذا إقتراحات تخص المزايا المالية والجنائية والحقوق الجمركية التي يمكن أن تمنح إياها مشاريع التحكم في الطاقة.
- البحث عن تمويلات لأعمال التحكم في الطاقة، ودراسة الوسائل التي تسمح برفع الحواجز أمام ترقية التحكم في الطاقة[17].

4- مركز تطوير الطاقات المتجددة: هو مركز بحث تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنشأ في 22 مارس 1988، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي مكلفة بوضع وتنفيذ البرامج البحثية وكذا التطور العلمي لأنظمة الطاقة من خلال استخدام الطاقة الشمسية الضوئية، الطاقة الحرارية والطاقة الحيوية، ويتوفر المركز على ثلاث وحدات تحتية وهي:

- المعهد الجزائري للطاقات المتجددة: أنشأ المعهد سنة 2011 يقوم المعهد بدور أساسي في جهود التكوين المبذولة من طرف الدولة في مجال الطاقة المتجددة من ميادن مختلفة.

- الشركة الجزائرية للطاقات الجديدة: عبارة عن شركة مختلطة بين ثلاث مؤسسات وهي شركة سوناطراك وشركة سونلغاز والشركة الخاصة لإنتاج المواد الغذائية sim ، هدفها ترقية وإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة.

- شركة الكهرباء والطاقات المتجددة: شركة ذات أسهم تابعة لمجمع سونلغاز أنشأت سنة 2013، أنشأت الشركة نتيجة الوعي من المجمع نحو التوجه للطاقات النظيفة وحماية البيئة[18].

5- مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة: في سنة 1995 تم إنشاء هذه المديرية التي ألحقت بوزارة الطاقة والمناجم لتتولى مهام تطوير وتقييم الطاقات المتجددة[19].

2.2 المطلب الثاني: فعالية المؤسسات الوطنية الداعمة للطاقات المتجددة ومعوقات البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة:

1.2.2 الفرع الأول: فعالية المؤسسات الوطنية الداعمة للطاقات المتجددة:

إن مشكل استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر ليس مشكلا تشريعيا أو تقنيا، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك، فعلى سبيل المثال كانت الجزائر من بين الدول السباقة في الوطن العربي في مجال إنشاء المؤسسات التي تعنى بتشجيع وتطوير إستغلال الطاقات المتجددة، حيث أنشأت المعهد الجزائري للطاقات المتجددة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في يناير 2011، والذي يعنى بمهام التكفل بمجالات التكوين المتخصص وتحسين المستوى في مجال الطاقة المتجددة، كما يقوم بإنشاء المنشآت النموذجية في مجال ترشيد الفعالية الطاقوية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والتوجيه للزبائن وإبرام إتفاقيات التعاون في مجال الطاقات المتجددة وطنيا ودوليا، إلا أنه تم حله دون تقديم تفسيرات لذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-70 المؤرخ في 22 فيفري

2016 وبذلك تكون الجزائر قد خسرت أهم مؤسسة وطنية في مجال دعم الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وتكوين المتخصصين والكفاءات الوطنية في هذا المجال[20].

2.2.2 الفرع الثاني: معوقات البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة:

هناك عدة مشاريع ضخمة أعلنت عليها الدولة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، رغم رصد الدولة الجزائرية لمبالغ ضخمة لها، وكمثال على ذلك نذكر مشروع إنجاز برج لتوليد الطاقة الشمسية بجامعة سعد دحلب بالبليدة، وكذا مشروع أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية على أرضية المدينة الجديدة " سيدي عبد الله"، وذلك بسبب عدة عراقيل وتحديات نذكر منها:

- مثلا بالنسبة للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2010-2030 فلا يزال متعثرا وذلك بالرغم من رصد مبلغ مالي معتبر يقارب 120 مليار دولار، بسبب جملة من العراقيل تتلخص أساسا في الإفتقار لثقافة التخطيط الإستشرافي من قبل القائمين على المشروع.
- الإعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة يعتبر مخاطرة مالية، وهو ما أدى إلى قصور أو غياب كلي لآليات التمويل[21].

كما لا ننسى أن ننوه بأهم عائق تعرفه الدولة الجزائرية وهو مشكل إنعدام الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد منذ سنة 2019 وماأنجر عنه من أزمات إقتصادية أدلت بدولها على القرارات السياسية المتخذة في عديد المجالات خاصة منها مجال قطاع الطاقة الذي لايزال يتخبط بين التوجه القديم للدولة

الجزائرية المنبى على الاقتصاد الأحفوري ومسعى الدولة الجديد نحو الإنتقال الطاقوي المبنى على إستغلال الطاقات المتجددة.

الخاتمة:

إن ما تملكه الجزائر إمكانيات مؤسساتية وقانونية يمكنها من تبوأ مركز ريادي عالمي في مجال الطاقات المتجددة، من خلال مجموع المؤسسات الوطنية الداعمة لإقتصاد الطاقات المتجددة والتي نجد على رأسها وزارة البيئة والطاقات الكتجددة بالإضافة إلى الترسانة القانونية المتوفرة التي تصب في مجال منح التحفيزات المالية والجبائية وكذا تمويل المشاريع ذات الصلة بإستغلال الطاقات المتجددة.

إستنادا إلى النتائج السابقة يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات:

- ضرورة إثراء وتحيين المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بدعم وتشجيع إستخدام الطاقات المتجددة بالجزائر.
- العمل على الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال إستخدام وترقية الطاقات المتجددة كالتجربة الألمانية.
- السعي على إزالة العراقيل أمام المستثمرين ووضع إجراءات تحفيزية من أجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة بالجزائر.

التهميش:

1- عبدو علي الطاهر، الإطار القانوني و الإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة القانون الدولي و التنمية، المجلد 6، العدد 1، 2018، ص 66.

2- صالحي سلمى، واقع الطاقات المتجددة في مصر و الجزائر و اطارها القانوني و التشريعي و المؤسسي، نحبه الاستاذ الباحث للدراسات القانونيه و السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 1069.

3- سنوسي سعيدة و جابه أحمد، برامج الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون، العدد48 ، ديسمبر2016، ص 267.
4- مخلوف طارق، النظام القانوني لترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري ,المجلة الجزائرية الأمن و التنمية، المجلد 9، العدد 16، 2020، ص 159.
5- بخده صفيان، الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على ضوء رؤية الأمم المتحدة لعام 2030، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد1، 2021، ص 165.
6- كلوم يوسف وعزالدين مسعود، الآليات القانونية للتوجه الجديد للدولة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة "دراسه مقارنة لأهم التجارب العالمية الرائدة في مجال الطاقات المتجددة"، دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، 2021، ص631.
7- كلوم يوسف و عز الدين مسعود، مرجع سابق، ص 631.
8- توات نصر الدين، الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة " دراسه برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية بالجزائر"، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد02، 2015، ص 08.
9- سابق نسيمة، الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 536.
10- بلفضل محمد، الإطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر و دورها في المحافظة على البيئة و جذب الاستثمار، المجلة الدولية للقانون، المجلد 2019، العدد المنتظم الأول، 2019، ص 28.
11- كلوم يوسف وعز الدين مسعود، الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، "دراسة قانونية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص 339.
12- سابق نسيمة، مرجع سابق، ص 537.
13- سابق نسيمة، نفس المرجع، ص 537-538.
14- كلوم يوسف و عز الدين مسعود، مرجع سابق، ص 632.
15- سابق نسيمة، مرجع سابق، ص 533.

16- عبدو علي الطاهر، مرجع سابق، ص 70-71.
17- حماش وليد وغراب رزيقة، الطاقات النظيفة والمتجددة كمدخل لتحقيق الإستدامة والفعالية الطاقوية في الجزائر، " الواقع والآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 01، ديسمبر 2021،ص 13.
18- عبد الرحمن مغاري وصابة مختار، استراتيجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، العدد 03، جوان 2019،ص 23.
19- كلوم يوسف و عز الدين مسعود، مرجع سابق، ص 632 – 633.
20- عياد سعاد والعرابي خديجة، معوقات تنمية الطاقات المتجددة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد السابع، 2018، ص 164-165.
21- معمري أسامة وعيدة أنور وسالمي محمد الدينوري، نحو الإستفادة من التجارب العربية الرائدة في الإستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018،ص 186.

قائمة المراجع:

الكتب:

- عبد الرحمن مغاري وصابة مختار، جوان 2019، استراتيجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، العدد 03.

المجلات:

- بخده صفيان، 2021، الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على ضوء رؤية الأمم المتحدة لعام 2030، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد1، ص 157- 173.
- بلفضل محمد، 2019، الإطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر و دورها في المحافظة على البيئة و جذب الاستثمار، المجلة الدولية للقانون، المجلد 2019، العدد المنتظم الأول، ص 1 -51.

- توات نصر الدين، 2015، الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة " دراسة برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية بالجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد02، ص124- 134.

- حماش وليد وغراب رزيقة، ديسمبر 2021، الطاقات النظيفة والمتجددة كمدخل لتحقيق الإستدامة والفعالية الطاقوية في الجزائر، " الواقع والآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 01، ص 1 - 18.
- سابق نسيمة، 2019، الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 6، العدد 1، ص 526- 542.
- سنوسي سعيدة و جابه أحمد، ديسمبر2016، برامج الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون، العدد48،ص259- 278 .
- صالحي سلمى، 2021، واقع الطاقات المتجددة في مصر و الجزائر و اطارها القانوني و التشريعي و المؤسسي، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونيه و السياسية، المجلد6، العدد2، ص 1050- 1077.
- عبدو علي الطاهر، 2018، الإطار القانوني و الإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة القانون الدولي و التنمية، المجلد 6، العدد 1، ص 64- 90.
- عياد سعاد والعرابي خديجة، 2018، معوقات تنمية الطاقات المتجددة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد السابع، ص 149- 168.
- كلوم يوسف و عز الدين مسعود،2021، الآليات القانونية للتوجه الجديد للدولة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة "دراسة مقارنة لأهم التجارب العالمية الرائدة في مجال الطاقات المتجددة"، دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، ص 628- 636.

- كلوم يوسف وعز الدين مسعود، 2021، الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، "دراسة قانونية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، ص 330- 343.
- مخلوف طارق، 2020، النظام القانوني لترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري،المجلة الجزائرية الأمن و التنمية، المجلد 9، العدد 16، ص 152-161.
- معمري أسامة وعيدة أنور وسالمي محمد الدينوري، جوان 2018، نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 167- 190.